نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

التعليم ونقص الأغذية الحلقة الفعالة لتغذية الأبدان والعقول

لا أحد ينكر منذ زمن طويل أنّ التعليم واحد من أقوى الأسباب الفاعلة لخفض الجوع والفقر. والحق يُقال انه كذلك. فعدم كفاية التعليم يقوّض الإنتاجية وفرص العمل وكسب العائدات، مما يتسبب مباشرة في الفقر والجوع. وكل سنة بالمدرسة تعادلها زيادة في أجور كل فرد بحدود ١٠ في المائة على مستوى العالم. وقد اتضح أنّ الاستثمار في التعليم يحقق عائدات أعلى من الاستثمار في رأس المال المادي.

وفي المناطق الريفية، حيث يعيش معظم الجياع في العالم، أظهرت الأبحاث أنّ إنتاجية أي مزارع أمضى أربع سنوات في مرحلة التعليم الابتدائي تزيد بمعدل ٩ في المائة تقريباً عن إنتاجية مزارع بدون أي تحصيل علمي. وعند توافر مدخلات مكمّلة مثل الأسمدة وأنواع جديدة من البذور والآليات الزراعية، ترتفع الإنتاجية إلى ١٣ في المائة.

ويؤدي التعليم إلى خفض الجوع وسوء التغذية من خلال زيادة الإنتاجية والدخل. كما أن الارتقاء بتعليم النساء، بنوع خاص، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحسّن تغذية أطفالهنّ وصحّة الأسرة ككلّ (أنظر الصفحة ١٦).

وحددت الأهداف الإنمائية للألفية غاية تقضي بحصول كل طفل في العالم على التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. غير أنّ ما أحرز من تقدّم نحو بلوغ هذه الغاية كان بطيئاً وغير متساو. إذ لا يزال أكثر من ١٢١ مليون طفل في سنّ الالتحاق بالمدرسة خارج مقاعد الدراسة، وثلثاهم من الفتيات، ويعيش معظمهم في المناطق الريفية حيث يستشري الجوع والفقر.

وثلث الأطفال الملتحقين بالمدارس يغادرونها قبل اكتساب المهارات الأساسية في القراءة والحساب. ويبلغ متوسط التحاق الكبار بالمدرسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٣,٥ سنة فقط وفي جنوب آسيا ٤,٥ سنة فقط. ويضاف إلى ما تقدّم أن في هذين الإقليمين الفرعيين تُسجّل أعلى معدلات انتشار الجوع، في الوقت الذي لا يزال التقدّم للحد منه متخلفاً جداً (أنظر الخريطة والرسم البياني). وإذا ما أردنا بلوغ الهدف الإنمائي للألفية، لا بد من زيادة معدّل التحاق الأطفال بمقاعد الدراسة بأربعة أضعاف ما هو عليه اليوم. وإذا ما استمرّت معدلات الالتحاق بالمدرسة على حالها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، سيبلغ أقلّ من نصف البلدان في الإقليم الهدف المرجو (أنظر الرسم البياني على الصفحة المقابلة).

الجوع باعتباره عائقاً أمام التعليم

إن أحد الأسباب المعيقة لتوفير التعليم الابتدائي للجميع هو استمرار الجوع وسوء التغذية. فمثلما يجبر الافتقار إلى التعليم الناس على العيش في الفقر والجوع، كذلك الجوع وسوء التغذية يحرمان ملايين الأطفال من فرصة التعلّم.

فالأسر الفقيرة التي تعاني انعدام أمنها الغذائي عاجزة عن تحمّل أقساط المدرسة،

استكمال مرحلة التعليم الابتدائي ونقص الأغذية في العالم النامي

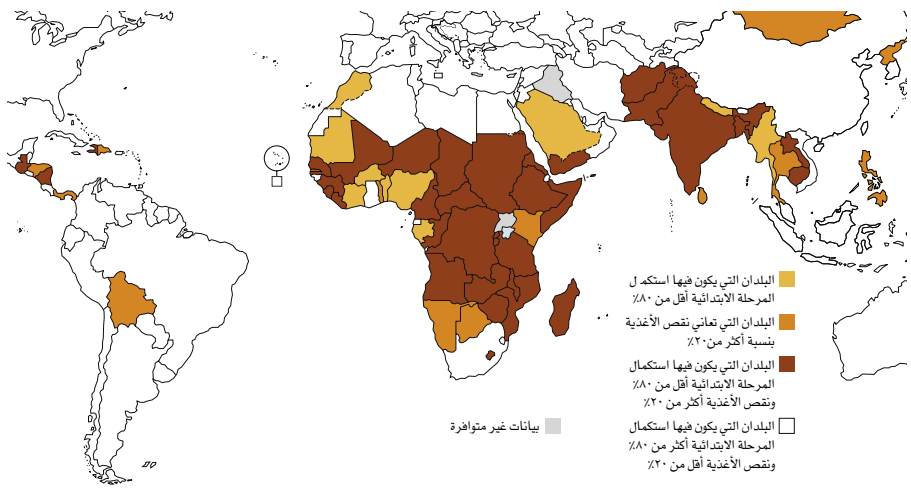

التحصيل العلمي ونقص الأغذية بحسب الأقاليم، ٢٠٠٠

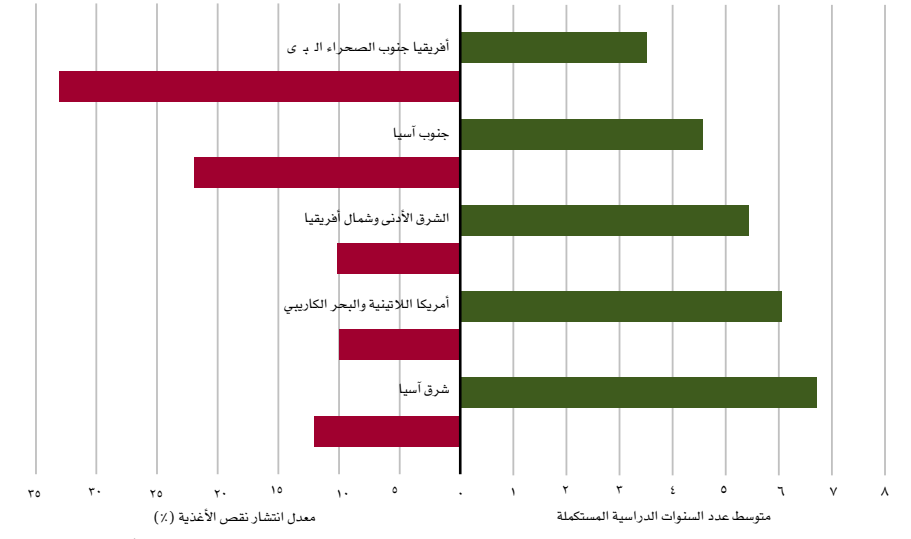

المصدر منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو

وفضلا عن ذلك فهي تعوّل على الأطفال، وبخاصة الفتيات منهم، في تأدية بعض المهام الأسرية مثل جلب المياه وحطب الوقود. وغالباً ما يؤدي أيضاً ضعف الحالة الصحية والتقزّم بسبب سوء التغذية إلى الحؤول دون الالتحاق بالمدرسة أو إلى تأخيره. وفي عدد من البلدان في أفريقيا وجنوب آسيا، فإن أكثر من نصف الأطفال الذين ينتسبون إلى الأسر الأشد فقرا، ونسبتها ٤٠ في المائة، غير مقيدين بالمدارس.

ومعدلات الالتحاق واستكمال التعلّم هي الأدنى بالنسبة لأطفال الريف، لاسيما الفتيات. وفي نصف البلدان تقريبا البالغ عددها ٤١ بلدا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والتي شملها مسح أجري مؤخراً، انخفض معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في المناطق الريفية ٢٠ نقطة مئوية أو أكثر، وهو معدّل أدنى من ذلك المسجل في المناطق الحضرية. ويلاحظ أنّ الفجوة بين الفتيان والفتيات بالنسبة لمعدلات الالتحاق والتحصيل العلمي أعلى مرتين أو ثلاث مرات في المناطق الريفية. ولا تتعدّى معدلات استكمال الفتيات في الريف مرحلة التعليم الابتدائي في عدد من البلدان الأفريقية نسبة ١٥ في المائة. وواحد في المائة فقط من الفتيات و١,٦ في المائة من الفتيان في المناطق الريفية في إثيوبيا يستكملون مرحلة التعليم الابتدائي التي تمتدّ فترة ثماني سنوات.

ويعيق الجوع وسوء التغذية أداء الأطفال حتى في حال التحاقهم بالمدرسة. وكذلك انخفاض الوزن عند الولادة وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتينات وفقر الدم ونقص اليود تعيق جميعاً القدرات الإدراكية وتحدّ من قدرة الأطفال على التعلّم. وحتى التقزّم بدرجات طفيفة أو معتدلة يترافق مع تدنّ ملحوظ في القدرات العقلية والأداء المدرسي. أما فقر الدم الناجم عن نقص الحديد، الذي يصيب أكثر من نصف الأطفال في سنّ المدرسة، فيقوّض قدرتهم على التعلّم من خلال استنزاف قدرتهم على التركيز والحفظ.

التقدم نحو التعليم الابتدائي الشامل بحسب الأقاليم، ١٩٩٠-٢٠٠٠

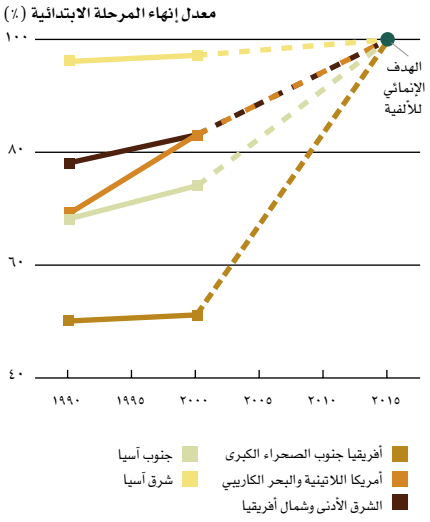

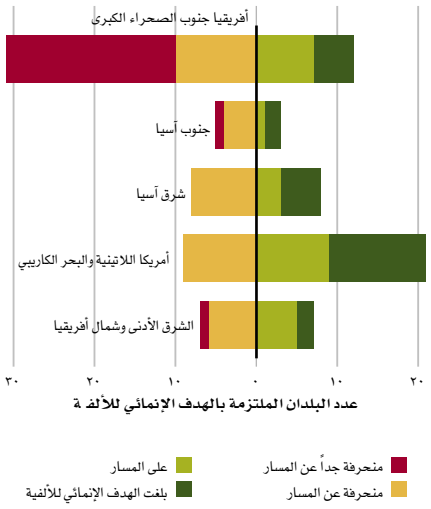

المصدر اليونسكو والبنك الدولي

التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية

يعتبر خفض الجوع وسوء التغذية عنصرا مهما في زيادة معدلات المواظبة على الدراسة وتحسين قدرات التعلّم لدى الأطفال وأدائهم، لاسيما سكان الريف، باعتبارهم السواد الأعظم من غير الملتحقين بالمدارس ومن الجياع.

ومن شأن بلوغ الهدف الإنمائي للألفية، وهو توفير التعليم للجميع أن يساهم إلى حد كبير في بلوغ أهداف الحد من الفقر والجوع وفي تسريع التقدم المحرز باتجاه الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، ومنها مثلاً تمكين المرأة ودرء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

واستنتجت دراسة أجرتها مؤخراً الحملة العالمية في سبيل التعليم أنّ تعميم التعليم الابتدائي سيجنّب ما لا يقلّ عن ٧ ملايين شاب وشابة خطر الإصابة بفيروس الإيدز لعقد من الزمن. وقد نجحت أوغندا، من خلال توفير التعليم الابتدائي مجاناً في منتصف التسعينات، ليس فقط في مضاعفة معدلات الالتحاق بالمدرسة، بل المساعدة أيضاً على عكس اتجاه مرض الإيدز. وفي ظلّ اكتساب ١٠ ملايين شاب وشابة المهارات الأساسية في القراءة وتثقيفهم على مواجهة مرض الإيدز داخل قاعات الدراسة، أمكن تخفيض معدلات انتشار فيروس الإيدز من ١٥ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٤ في المائة عام ٢٠٠٤. وتفيد دراسات أخرى أنّ تعميم التعليم الابتدائي من شأنه أن يساهم في تحسين صحّة الأم والمساواة بين الجنسين وإدارة الموارد الطبيعية.

ولكن لا بد للبلدان النامية وللمجتمع الدولي من الوفاء بالوعود في سبيل بلوغ الهدف المرجو. وبحسب تقديرات البنك الدولي، يجب زيادة الإنفاق على التعليم الابتدائي في البلدان النامية بحدود ٣٥ مليار دولار في السنة لإلغاء الرسوم المدرسية وتقديم إعانات للأسر الأشد حاجة وبناء المدارس وتوظيف عدد أكبر من المدرّسين وإعادة النظر في النظم الموجودة والارتقاء بها.

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مفاتيحُ التقدّم في الحدّ من الجوع والفقر

اعتبر كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، أنّ تعليم المرأة وتعزيز دورها هما "السلاح الأقوى في مكافحة الفقر". ويصحّ هذا القول أيضاً على أهمية المساواة بين الجنسين كي تتكلّل جهود الحد من الجوع وسوء التغذية بالنجاح.

وتؤكد الأبحاث أنّ أفراد الأسرة للمرأة ذات التحصيل العلمي يتمتعون بصحة أفضل. فأطفالها يتغذون على نحو سليم ومن ثم يصبحون أقلّ عرضة للوفاة في سن الطفولة ويحظون بفرص أكبر للالتحاق بالمدرسة. وأفادت دراسة أجريت مؤخراً في ٦٣ بلداً أنّ الأرباح الناجمة عن تعليم المرأة كانت أكبر عامل مساهم في انخفاض سوء التغذية في الفترة ١٩٧٠–١٩٩٥، وقد استحوذ على ٤٣ في المائة من التقدم الإجمالي.

كما تستفيد الأسرة برمّتها عندما تحظى المرأة بفرص العمل وكسب المال على قدم المساواة مع الرجل. وفي العالم النامي، تستخدم المرأة كل دخلها تقريباً لتلبية احتياجات أسرتها، في حين يستخدم الرجل ٢٥ في المائة على الأقلّ من دخله لأغراض أخرى. وأوضحت دراسة أجراها البنك الدولي في غواتيمالا أنّ تخفيض سوء تغذية الأطفال يستلزم إنفاقاً أعلى ١٥ ضعفاً إذا كان الأب لا الأمّ هو مصدر الدخل.

غير أنّ العادات الثقافية والعوائق القانونية غالباً ما تمنع النساء والفتيات من الالتحاق بالمدرسة أو شغل الوظائف أو الحصول على الموارد والخدمات التي تمكّنهنّ من تحسين سبل عيش أسرهنّ. ففي الكثير من البلدان والمجتمعات المحلية مثلاً، تحظر التقاليد أو القوانين على المرأة امتلاك الأراضي. ومع أنّ نسبة ٧٠ في المائة على الأقلّ من اليد العاملة النسائية في شبه القارة الهندية تعمل في إنتاج الأغذية، فإنّ أقلّ من ٢٠ في المائة من المزارعات في الهند وفي نيبال يملكن الأراضي.

وإن لم تحظ المرأة بحقها في حيازة الأراضي، فإنها ستبقى عاجزة في معظم الأحيان عن الحصول على القروض التي تحتاج إليها لإدخال التحسينات اللازمة، كنظم الري والصرف مثلاً، التي من شأنها أن تزيد الإنتاج وأن تحافظ على خصوبة التربة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يتعادل تقريباً عدد المزارعين والمزارعات، تحظى المزارعات بنسبة ١٠ في المائة فقط من القروض الممنوحة لأصحاب الحيازات الصغيرة وأقل من ١ في المائة من مجموع القروض في القطاع الزراعي. فلا عجب بالتالي أن تكون أسرهنّ الأشد معاناة من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي.

سد فجوة التعليم بين الجنسين

في معظم البلدان النامية، تكون معدلات المواظبة على الدراسة واستكمال التعليم لدى الفتيات أقلّ بكثير من معدلات الفتيان في مختلف المراحل، من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى الجامعة. وقد حددت الأهداف الإنمائية للألفية غاية تتمثل في سد الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ وفي مختلف مراحل التعليم بحلول عام ٢٠١٥. ورغم التقدم الملحوظ الذي أحرز عالميا، فإنه لم يكن كافياً لبلوغ غاية عام ٢٠٠٥، بل ظلّ متخلفاً بشكل خاص في البلدان والأقاليم التي يستشري فيها الجوع على نطاق واسع باستمرار (أنظر الرسم البياني).

وفي حين أنّ معدلات المواظبة على الدراسة والإلمام بالقراءة والكتابة لدى الفتيات والفتيان هي الأدنى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يلاحظ أنّ الاختلافات بين الجنسين هي الأكبر في جنوب آسيا مقارنة مع سائر الأقاليم النامية. إذ تمضي الإناث في بلدان هذا الإقليم نصف السنوات فقط التي يمضيها الذكور في المدرسة، في حين أنّ معدلات المواظبة أقلّ بأكثر من ٣٠ في المائة.

توقعات تقدم البلدان نحو سد الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي عام ٢٠٠٥، بحسب الأقاليم

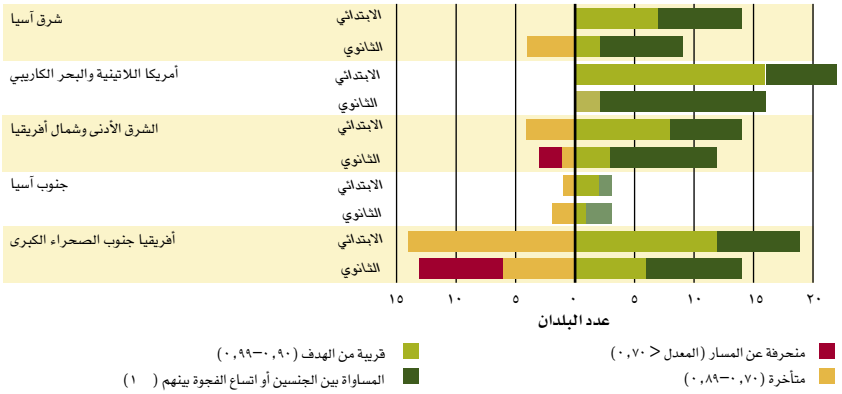

المصدر اليونسكو ومشروع الألفية

معدل تسجيل الجنسين في المدرسة بحسب انتشار نقص الأغذية

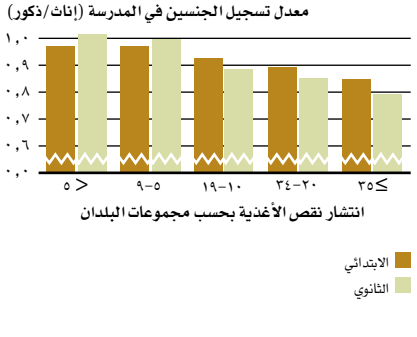

المصدر اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة

وتكشف تحاليل أخرى أنّ الفجوة بين الجنسين أكبر كلما كان الجوع أوسع انتشارا (أنظر الرسم البياني السابق). ويلاحظ أنّه حتى في تلك البلدان تبدو الفجوة أكثر اتساعا في التعليم الثانوي عنها في التعليم الابتدائي. لكنّ العكس صحيح في البلدان التي تعاني الجوع فيها شريحة صغيرة من السكان، حيث يكاد التحاق الإناث بالمدرسة أن يعادل التحاق الذكور في مرحلة التعليم الابتدائي ويتخطّاه في مرحلة التعليم الثانوي.

ويترافق هذا النمط الخاص مع الأبحاث التي تفيد بأنّ سد الفجوة بين الجنسين سوف يسرّع عجلة النمو الاقتصادي ويحدّ من نقص التغذية ومن وفيات الأطفال. وقامت دراسة أجراها البنك الدولي مؤخراً بتحليل تأثير الفشل في تحقيق المساواة بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي في ٤٥ بلداً ستخفق على الأرجح في تحقيق الغاية المرجوة من الهدف الإنمائي للألفية. واستنتجت الدراسة أنّ بلوغ الهدف في تلك البلدان كفيل بإنقاذ حياة أكثر من مليون طفل كل سنة وبتخفيض معدلات سوء التغذية بعدّة نقاط مئوية.

كسر حلقة الجوع

يمكن اعتبار ضعف تغذية الأمّ وصحّتها صلب الحلقة المفرغة التي تورث الجوع من جيل إلى آخر، أي من الأمهات اللواتي يعانين سوء التغذية إلى الأطفال الذين ينخفض وزنهم عند الولادة والمعرضين للإصابة بالتقزّم خلال طفولتهم وبتدني قدرتهم على العمل وكسب قوتهم في سنّ الرشد. أما الإناث، فإنهن يصبحن معرضات لوضع أطفال ناقصي الوزن عند الولادة (أنظر الصفحة ٢١).

ولعلّ قوّة الدفع الرئيسية في هذه الحلقة هي عدم المساواة بين النساء والرجال. وهذا ما خلُص إليه تحليل الخبراء للمعضلة الآسيوية، حيث أنّ نسبة الأطفال الذين يعانون سوء التغذية في جنوب آسيا أعلى بكثير منها في أفقر بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

نتائج تحسين مستوى تعليم النساء وتغذيتهنّ في كيرالا، الهند

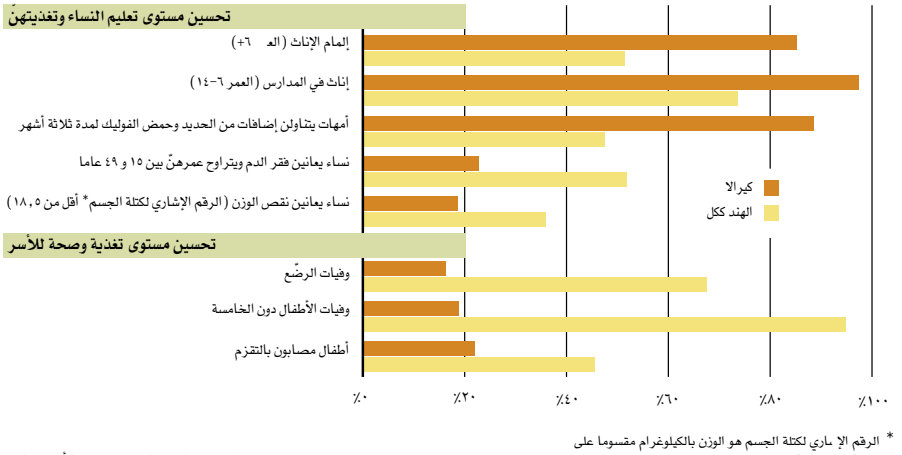

وأشار تقرير صادر عن اليونيسيف إلى ثلاثة أسباب رئيسية لارتفاع معدلات سوء تغذية الأطفال في جنوب آسيا. فهناك سببان، هما الارتفاع الملحوظ في حالات انخفاض الوزن عند الولادة، وعدم كفاية النمو في مرحلة الرضاعة والانتقال إلى الأغذية الصلبة، يعودان مباشرة إلى عدم المساواة الفادحة بين الجنسين، مما يُبعد النساء في جنوب آسيا عن التعلّم وعن فرص العمل والمشاركة في صنع القرارات.

ولكل ذلك، تفتقر ملايين الأمهات في جنوب آسيا إلى "المعارف والوسائل والحرية اللازمة للعمل بما يخدم مصالحهنّ ومصالح أطفالهنّ". كما يزداد نتيجة لذلك خطر إصابتهنّ أيضاً بسوء تغذية حاد. وفي بعض مناطق جنوب آسيا، يستهلك الرجال والفتيان ضعف السعرات الحرارية مع أنّ النساء والفتيات يؤدين القسم الأكبر من الأعمال المضنية.

"والمدخل السحري" لكسر حلقة الجوع هذه، حسب التحليل، "هو في تعليم الفتيات"، وهو ما تؤكده براهين أخرى في جنوب آسيا. ففي الهند مثلاً، ظلّ التقدم المحرز في سد الفجوة بين الجنسين دون المستوى المطلوب، وبالكاد تجيد نصف النساء القراءة. غير أنّ الحكومات المتعاقبة في ولاية كيرالا أظهرت على مرور أكثر من ٥٠ سنة التزاماً راسخاً بتعليم النساء. وبالفعل، يتقن ٩٠ في المائة من الإناث في الولاية القراءة. وجميع الفتيات تقريباً دون الرابعة عشرة من العُمر في ولاية كيرالا ملتحقات بالمدرسة.

وتأثير ذلك على صحة الأسرة ورفاهيتها مذهل حقاً. صحيح أنّ كيرالا ليست من بين الولايات الأكثر ثراء في الهند من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد. غير أنها تحتلّ الصدارة من حيث تغذية الأم والطفل وصحتهما. ومعدلات الإصابة بفقر الدم ونقص الوزن لدى النساء والتقزّم لدى الأطفال أقل بنسبة النصف عن المعدل القطري، ومعدلات وفيات الرضّع والأطفال أقلّ بنسبة الربع (أنظر الرسم البياني).

وتعكس تجربة كيرالا أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأثر ذلك على خفض معدل الجوع وسوء التغذية أكثر من أي من الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. كما تثبت أنّ تلبية الاحتياجات التغذوية للمرأة وتزويدها بالمعرفة اللازمة عاملان ضروريان لتمكين المرأة ولكسر حلقة الجوع على حد سواء.

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

الحدّ من الجوع وإنقاذ حياة الأطفال

في كل عام، يموت قرابة ١١ مليون طفل قبل أن يكملوا عامهم الخامس. وجميع هذه الوفيّات تقريباً تحدث في البلدان النامية، ثلاثة أرباعهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، وهما المنطقتان اللتان ترزحان أيضاً تحت وطأة المعدّلات الأعلى للجوع وسوء التغذية. وذلك ليس محض صدفة.

فالجوع وسوء التغذية يشكّلان السبب الكامن وراء أكثر من نصف وفيّات الأطفال، فهما يقتلان نحو ستّة ملايين طفل كلّ سنة – وهو رقم يعادل زهاء مجموع أطفال اليابان في سنّ ما قبل المدرسة. والشاهد أن عدداً قليلاً نسبياً من هؤلاء الأطفال يموتون من المجاعة. فالغالبية العظمى منهم تقتلهم اضطراباتٌ تتعلق بالولادة وأمراض مُعدية قابلة للعلاج لا يتجاوز عددها أصابع اليد، ومنها الإسهال والملاريا والحصبة. وكثير منهم ما كان ليقضى حتفه لولا ضعف أجسامهم وأجهزة مناعتهم الناتج عن الجوع وسوء التغذية.

وفي تحليل لدراسات عن عشرة مجتمعات محلية للأطفال دون سنّ الخامسة، تبين أن نسبة الوفيّات التي يمكن أن تُعزى لنقص الوزن تتراوح بين ٤٥ في المائة، في حالة الحصبة، وأكثر من ٦٠ في المائة بالنسبة للإسهال (أنظر الرسم البياني). والأطفال الذين يعانون نقصاً طفيفاً في الوزن أكثر عرضة للموت بمرتين تقريباً بسبب الأمراض المعدية مقارنة بالأطفال الذين يتغذّون بشكل أفضل. أمّا الأطفال الذين يعانون نقصاً متوسّطاً أو مفرطاً في الوزن، فإنّ خطر الموت لديهم أعلى بخمس إلى ثماني مرات.

ونقص الفيتامينات والمعادن الضرورية يزيد خطر الموت من أمراض الطفولة. فنقص فيتامين "أ"، مثلاً، يزيد من خطر الموت بسبب الإسهال والحصبة والملاريا بنسبة ٢٠ إلى ٢٤ في المائة. أمّا الأطفال الذين يفتقر نظامهم الغذائي إلى نقص في الزنك، فإنّ خطر الموت من الإسهال والالتهاب الرئوي والملاريا يزداد بنسبة ١٣ إلى ٢١ في المائة. ويعاني أكثر من ثلث الأطفال، في العديد من مناطق العالم النامي، نقصاً في هذه المُغذّيات الدقيقة وغيرها. فنقص فيتامين "أ" والزنك وحدهما يؤدي إلى موت ما يربو على ١,٥ مليون طفل كلّ سنة (أنظر الرسوم البيانية).

التقدّم نحو الهدف الإنمائي للألفية

وضعت الأهداف الإنمائية للألفية غاية لتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة بمقدار الثلثين بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥. غير أنّ التقدّم في الحدّ من وفيّات الأطفال كان يتباطأ بدلاً من أن يتسارع. فبين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠، تراجع عدد وفيّات الأطفال بمعدّل ٢,٥ في المائة كلّ عام. ومنذ عام ١٩٩٠، وهي السنة المرجعية للأهداف الإنمائية للألفية، تباطأت السرعة إلى ١,١ في المائة فقط. ومن بين المناطق النامية، تعتبر منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي وحدها التي تسير حالياً بالسرعة المطلوبة لبلوغ الهدف الإنمائي للألفية (أنظر الرسم البياني على الصفحة المقابلة).

ولقد انتهت دراسة للاتجاهات في ٥٩ بلداً نامياً إلى أن الكثير من النجاح في الحدّ من وفيّات الأطفال بين عامي ١٩٦٦ و١٩٩٦ يمكن أن يُعزى للتغذية المحسّنة. فقد أدّت التخفيضات الحادّة في نسبة الأطفال ناقصي الوزن إلى تراجعات حادّة

وفيات الأطفال في العالم بحسب الأسباب

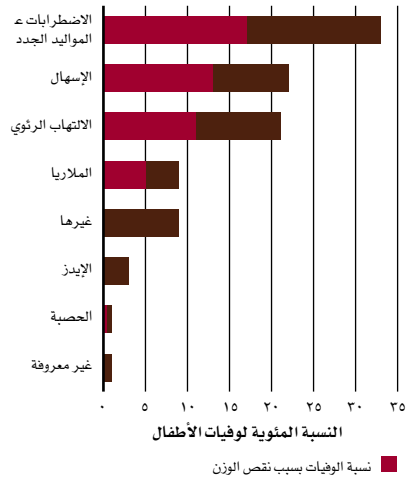

المصدر Black, Morris and Bryce

انتشار نقص الوزن لدى الأطفال ونقص المغذيات الدقيقة بحسب الأقاليم

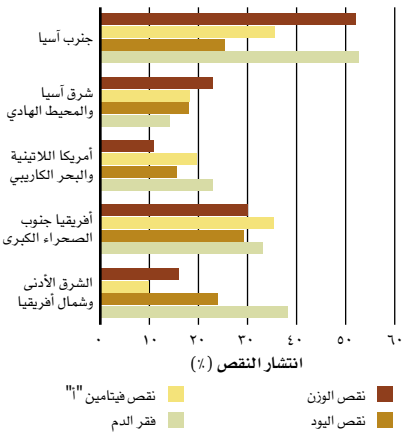

المصدر Mason et al.

وفيات الأطفال المصابين بالأمراض المعدية الناتجة عن الجوع وسؤ التغذية

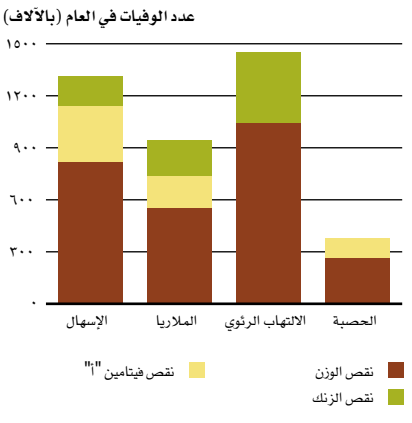

المصدر منظمة الصحة العالمية

في وفيّات الأطفال – ١٦ في المائة في أمريكا اللاتينية ونحو ٣٠ في المائة في كلّ من آسيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

وفي نظرة إلى المستقبل، أكّدت الدراسة أنّ أحد الطرق الأكيدة للحدّ من وفيّات الأطفال هو إدخال تحسينات إضافية على تغذية الأطفال. فتخفيض انتشار نقص الوزن لخمس نقاط مئوية أخرى يخفّض من وفيّات الأطفال بنحو ٣٠ في المائة. كما أنّ تحليل التوجّهات الأخيرة يؤكد أنّ وفيّات الأطفال قد تراجعت على نحو أسرع في البلدان التي تقوم بإحراز تقدّم ملحوظ في الحدّ من الجوع (أنظر الخريطة والرسم البياني).

وقد استهدفت منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) التفاعل الخطير بين سوء التغذية وأمراض الطفولة القابلة للعلاج باعتباره السبيل للحدّ من وفيّات الأطفال. وتشدّد استراتيجيتهما المشتركة للإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة على أهمية تحسين النظم الغذائية والممارسات التغذوية في البيت، وكذلك زيادة الاهتمام بمخاطر الجوع وسوء التغذية في عيادات الأطفال لعلاجهم من أمراض الطفولة الشائعة.

وانتهى استعراض للنتائج في جمهورية تنزانيا المتحدة إلى وجود تحسن كبير في وزن الأطفال ومستويات فيتامين "أ" والحدّيد في المقاطعات التي تمّ تنفيذ منهج الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة فيها. ورغم أنّه لم يجر تخفيض وفيّات الأطفال بالسرعة المتوقعة، إلا أنّها تراجعت بنحو أسرع بستّ مرّات في المقاطعات التي طُبّق فيها المنهج عن المقاطعات الأخرى المجاورة.

وسيتطلّب الوصول إلى الهدف الإنمائي للألفية تنافس الجهود والنتائج في هذا المضمار على مستوى العالم، مدعوماً بجهود مضاعفة للحدّ من الجوع وسوء التغذية، وهما السببان الأكثر أهمية في وفيّات الأطفال.

الحد من وفيات الأطفال ومن الجوع منذ ١٩٩٠

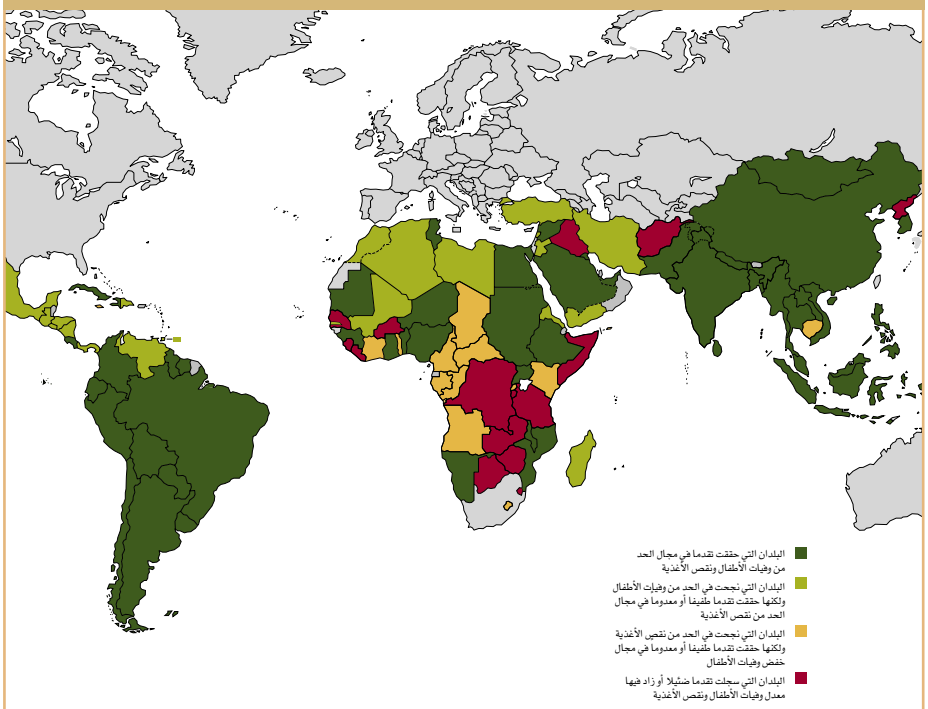

المصدر منظمة الأغذية والزراعة و صندوق الأمم المتحدة للطفولة

خفض وفيات الأطفال والهدف الإنمائي للألفية بحسب الأقاليم، ١٩٩٠-٢٠٠٣

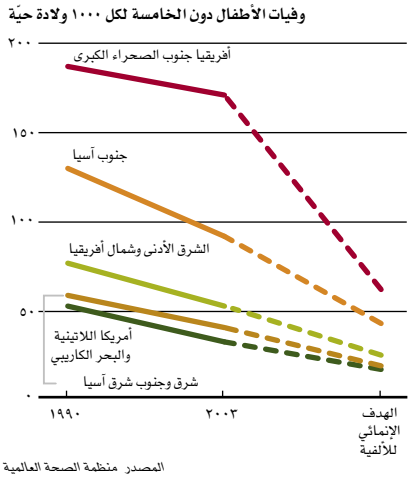

المصدر منظمة الصحة العالمية

تغيّر معدلات وفيات الأطفال في البلدان المصنّفة بحسب خفض الجوع فيها

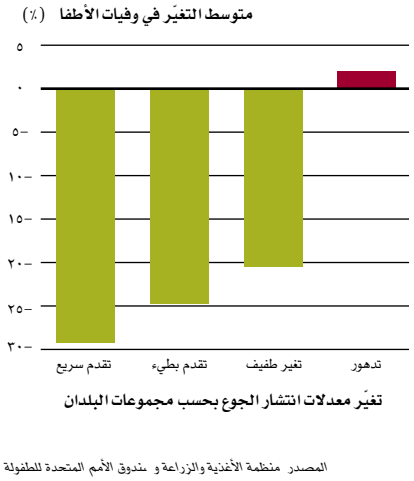

المصدر منظمة الأغذية والزراعة و صندوق الأمم المتحدة للطفولة

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

تحسين صحّة الأمهات وكسر حلقة الجوع والفقر وسوء التغذية

تحسين صحة الأمهات هو السبيل الرئيسي لإنقاذ حياة أكثر من نصف مليون امرأة سنوياً ولكسر الحلقة المفرغة التي تنقل الجوع والفقر وسوء التغذية من جيل إلى آخر.

ففي كلّ سنة، تموت ٥٣٠ ٠٠٠ امرأة تقريباً نتيجة مضاعفات الحمل والولادة. ونسبة ٩٩ في المائة من هذه الوفيّات تحدث في العالم النامي، حيث أنّ معدل وفيات الأمّهات يتراوح عادة بين ١٠٠ و٢٠٠ مرة أعلى من البلدان الصناعية. ويمكن تفادي معظم هذه الوفيّات لو تسنّى للنساء في البلدان النامية الحصول على التغذية الملائمة، والماء النظيف، والمرافق الصحية، والتعليم الأساسي، والخدمات الصحية خلال الحمل والولادة.

ولقد وضعت الأهداف الإنمائية للألفية غاية تتمثل في الحدّ من معدّل وفيّات الأمّهات بنسبة ٧٥ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥. وتبيّن أنّ من الصعوبة بمكان تقدير التقدّم نحو هذه الغاية مع قلّة البيانات المتوافرة من العديد من البلدان أو عدم صدقها. وتشير أحسن التقديرات المتوافرة، على كل حال، إلى أنّ مستوى وفيّات الأمّهات عالمياً بقي مستقراً بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠ عند مستوى يقارب ٤٠٠ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حيّة. والأكيد هو أنّ معدل وفيّات الأمّهات، في معظم المناطق النامية، مازال مرتفعاً بصورة مثيرة للقلق (أنظر الرسم البياني).

ففي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يقع أكثر من ٨٥ في المائة من مجموع وفيّات الأمّهات في سائر أنحاء العالم. إذ تقدّر معدّلات وفيّات الأمّهات في هاتين المنطقتين بمقدار ٥٧٠ و ٩٢٠ حالة على التوالي لكلّ ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية، مقارنة بعشرين حالة لكلّ ١٠٠ ٠٠٠ في المناطق المتقدّمة. وما لم يتسارع التقدّم في هذه المناطق النامية، فإنّ فُرص بلوغ الهدف الإنمائي للألفية تبدو ضئيلة.

سوء التغذية ووفيات الأمّهات

لقد تبين أنّ الجوع وسوء التغذية يزيدان من نسبة الحوادث المترتبة على الحمل والإجهاض والتي تتسبب في ما يصل إلى ٨٠ في المائة من حالات وفيّات الأمّهات (أنظر الرسم البياني).

فالنساء اللواتي يعانين نقصا في الوزن قبل بدء الحمل ولا يكسبن إلّا القليل جداً من الوزن خلال الحمل يواجهن مخاطر متزايدة لحدوث مضاعفات والتعرّض للموت. وينطبق هذا الوصف على أكثر من نصف النساء الحوامل في الهند، هذا البلد الذي تبلغ خسارته السنوية ١٣٠ ٠٠٠ حالة من وفيّات الأمّهات، وهو ما يفوق إلى حدّ بعيد النسبة في أيّ بلد آخر.

وتوقف النموّ أثناء الطفولة يجعل النساء بوجه خاصّ عرضة للولادة المتعسّرة، التي يكون رأس الطفل فيها أكبر بكثيرٍ من أن ينساب أثناء الولادة بسهولة. وتسبب الولادات المتعسّرة أكثر من ٤٠ ٠٠٠ حالة من وفيّات الأمّهات كلّ سنة، وهي أكثر شيوعاً لدى النساء القصيرات.

ويُعدّ فقر الدم من الأسباب غير المباشرة الرئيسية المسؤولة عن ٢٠ في المائة من وفيّات الأمّهات، كما أنه يرفع من خطر

معدّل وفيات الأمهات بحسب الأقاليم، ٢٠٠٠

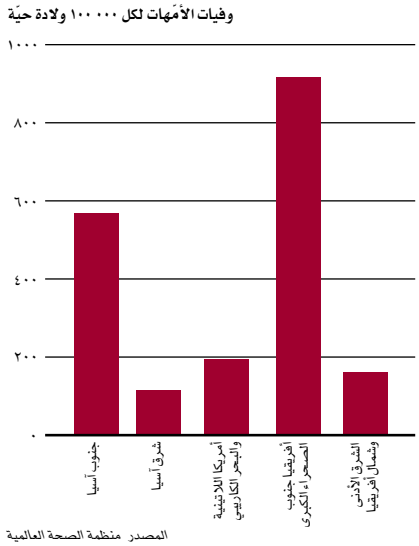

المصدر منظمة الصحة العالمية

أسباب وفيات الأمهات: التقديرات العالمية

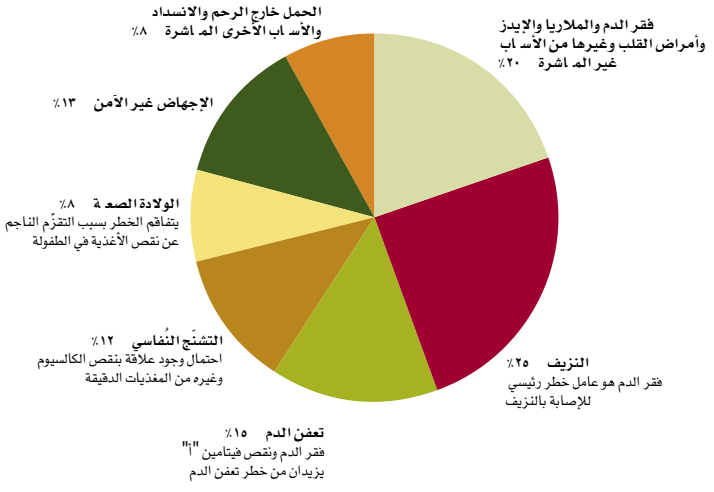

المصدر منظمة الصحة العالمية

النّزف وتعفن الدم عقب الوضع (sepsis)، اللذين يتسببان معاً في ٤٠ في المائة أخرى من الوفيّات. وأكثر من نصف النساء الحوامل في البلدان النامية مصابات بفقر الدم، من بينهن أكثر من ٨٠ في المائة في بعض أرجاء جنوب آسيا. ويُعتبر نقص الحدّيد السبب الرئيسي في فقر الدم بين النساء الحوامل.

كما أنّ نقص المغذّيات الدقيقة الأخرى يُعرّض صحة وحياة الأمّهات والأطفال حدّيثي الولادة للخطر. ووُجد أنّ النقص الحاد في فيتامين "أ" يزيد من خطر الإصابة بتعفن الدم، بينما قد يؤدي نقص اليود إلى حالات إجهاض أو ولادات أجنّة ميتة. ويبدو أنّ نقص الكالسيوم الغذائي يزيد من خطر ارتفاع ضغط الدم وغيرها من أعراض حمى النفاس.

وكما يمكن للمرء أن يتوقّع، فإنّ البلدان التي ينتشر الجوع فيها انتشاراً واسعاً، تعاني أيضاً ارتفاع معدل الوفاة بين الأمّهات (أنظر الرسم البياني). كما تراجعت وفيّات الأمّهات، في بعض البلدان على الأقلّ، بعد أن نجحت في الحدّ من سوء التغذية.

وتقدّم تايلند دليلاً واضحاً على أنّ تحسين التغذية الأسرية يتمخّض عنه انخفاض ملحوظ في وفيّات الأمّهات. وكجزء من "اتفاق الأمن التغذوي" لهذا البلد، يقوم متطوّعون قرويون بتحديد هوية النساء الحوامل والتأكّد من أنهنّ يتلقّين إمدادات غذائية لتحسين التغذية الكلّية، وعلاجاً بالحديد وحمض الفوليك لمكافحة فقر الدم. ويروّج البرنامج أيضاً للبستنة المنزلية واستهلاك الفواكه والخضار لتحسين محتوى الوجبة من المغذّيات الدقيقة. ولقد هبطت وفيّات الأمّهات في تايلند من ٢٣٠ حالة لكلّ ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حيّة عام ١٩٩٢ إلى ١٧ حالة عام ١٩٩٦.

تغذية الأمّهات ودائرة الجوع والفقر

يتعدّى الدمار الذي يسببه سوء التغذية وسوء الحالة الصحية للأمهات أكثر من نصف مليون حالة وفاة كلّ عام.

والغالب أن الأمهات اللواتي يعانين سوء التغذية يضعن أطفالاً ذوي وزن منخفض عند الولادة. وكذلك الحال بالنسبة للنساء اللواتي توقف نموهن الذاتي بسبب سوء التغذية أثناء الطفولة. وفي بعض البلدان النامية، يُولد أكثرُ من ٣٠ في المائة من الأطفال بوزن منخفض عند الولادة.

ويواجه هؤلاء الأطفال ذوي الوزن المنخفض عند الولادة خطراً كبيراً ومتزايداً بالموت أثناء سنّ الرضاعة. كذلك من المرجح أن يعانوا توقُّف النموّ خلال الطفولة، وهو ما سيزيد بشدّة من خطر تعرضهم للموت أثناء الولادة أو إنجاب جيل آخر من الأطفال ناقصي الوزن عند الولادة.

وهكذا تتواصل دائرة المعاناة (أنظر الرسم التوضيحي). لذا، فإنّ بلوغ الهدف الإنمائي للألفية بالنسبة لتحسين صحة الأمّ قد يكسر المحور الذي تدور حوله تلك الدائرة. فتحسين التغذية للنساء والفتيات خلال حياتهنّ قد يدفع عجلة التقدّم نحو بلوغ الهدف الإنمائي للألفية.

معدل وفيات الأمهات في البلدان المصنّفة بحسب انتشار الجوع فيها

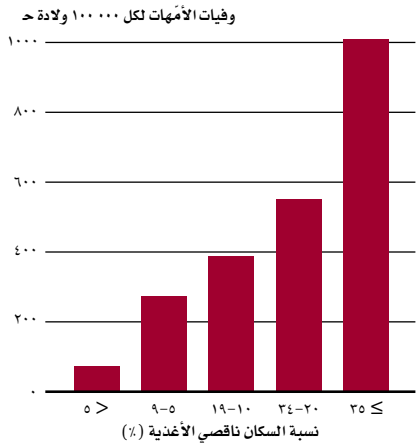

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

أثر الجوع والفقر وسوء التغذية على صحة الأم

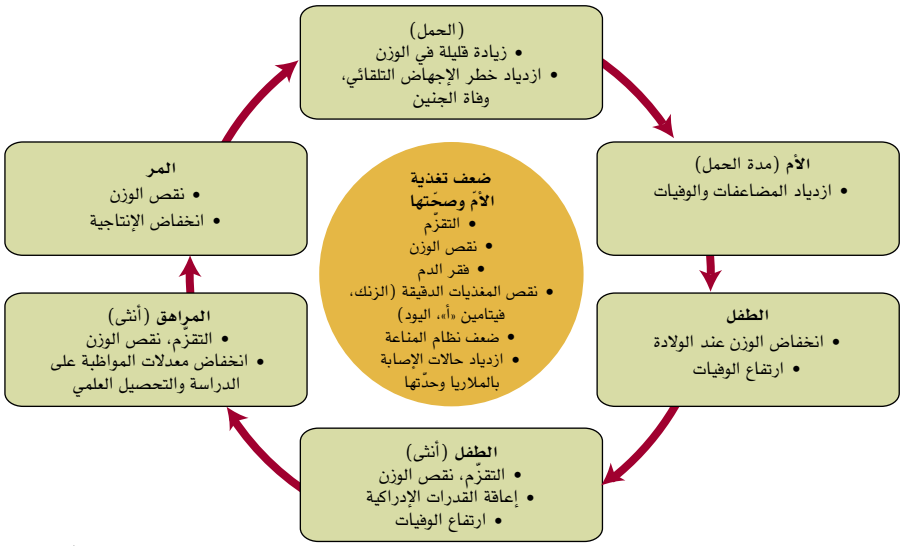

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسلّ: أسباب وأعراض نقص التغذية

الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبالملاريا والسل تقتل أكثر من ستة ملايين شخص كل سنة، وأغلبيتهم الساحقة في العالم النامي وأكثرهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتصاب عشرات من الملايين الأخرى أو تقع فريسة للمرض، ويشمل ذلك أكثر من خمسة ملايين من حالات الإصابة الجديدة بفيروس الإيدز، وثمانية ملايين من حالات السل الايجابية الجديدة، وأكثر من ثلاثمائة مليون من الإصابات بالملاريا الحادة. وتنحدر ملايين من العائلات إلى هوّة الجوع والفقر بسبب مرض عائل الأسرة ثم وفاته، وبسبب تكاليف الرعاية الطبية للمرضى أو تكاليف دفن الموتى ودعم الأيتام وغيرهم من الباقين على قيد الحياة.

وقد تضمنت الأهداف الإنمائية للألفية غايات لوقف انتشار الإيدز والملاريا والسل وتغيير اتجاهها. وببلوغ هذه الغايات يمكن إنقاذ حياة الملايين وتوفير عشرات المليارات من الدولارات وإبطاء سرعة حلقة الجوع والفقر المفرغة الخبيثة التي أعاقت التقدم نحو بلوغ كثير من الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن تخفيض الجوع وسوء التغذية سيؤدي بدوره إلى وقف انتشار حالات الوفاة بسبب تلك الأمراض وتغيير اتجاهها.

وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل كلها أمراض بسبب الجوع والفقر. وتظهر الغالبية العظمى من حالات هذه الأمراض في البلدان النامية، وخصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفى جنوب آسيا، وهما الإقليمان اللذان يعانيان من أكبر معدلات نقص الأغذية والفقر المدقع (أنظر الخريطة والرسوم البيانية). وفى هذه البلدان والأقاليم يعاني الجياع والفقراء من أشد الضربات.

وهناك نحو أربعين مليون شخص يعيشون الآن بفيروس مرض الإيدز وأكثر من ٦٠ في المائة منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي كل عام يُصَاب خمسة ملايين آخرون بالفيروس، ويموت أكثر من ثلاثة ملايين بسبب مرض الإيدز.

وتودي الملاريا بحياة أكثر من مليون شخص كل عام، وأكثر من ٩٠ في المائة من حالات الوفاة هذه تحدث في أفريقيا، وخصوصا بين الصغار. أما بالنسبة للسل، فهناك ثمانية ملايين حالة ايجابية جديدة كل سنة، وأكثر من خمسة ملايين منها تحدث في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الجوع كسبب للمرض

الجوع وسوء التغذية يغيران سلوك الناس بإضعاف الجسم وجهاز المناعة، مما يرفع بدرجة كبيرة من نسبة التعرض للإيدز والملاريا والسل.

وفى حالة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يؤدي الجوع والفقر بالرجال إلى أن يهاجروا بحثا عن العمل، وبالنساء إلى التحول إلى الدعارة أو غيرها من العلاقات الجنسية الخطيرة، وبالأطفال إلى هجر المدرسة. ويواجه الجميع أخطاراً متزايدة من الإصابة بهذا المرض. فمثلا، تؤكد الدراسات الحديثة أن الشُبَّان الذين لم يحصلوا على أي قدر من التعليم، أو حصلوا على قدر بسيط يتعرضون للإصابة بفيروس الإيدز بأكثر من ضعف احتمال الإصابة بين من أكملوا التعليم الابتدائي

الإيدز والملاريا والجوع في العالم النامي

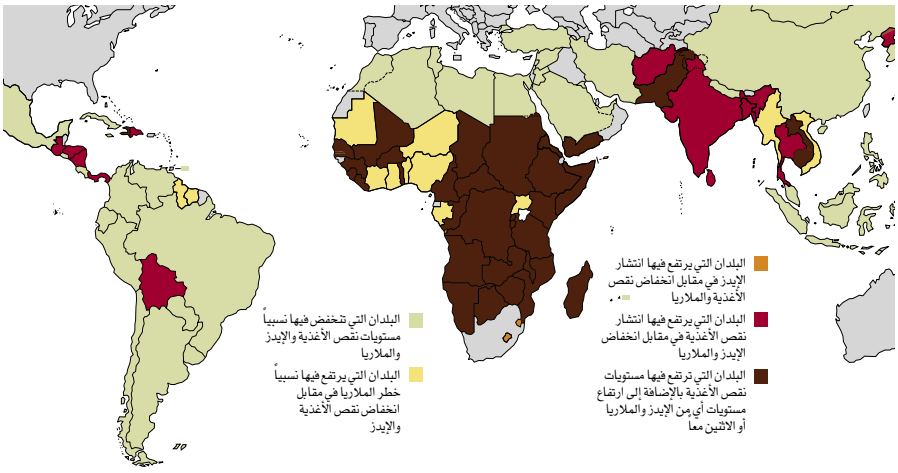

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للطفولة

انتشار الجوع وفيروس نقص المناعة البشرية بحسب مجموعات البلدان، ٢٠٠١

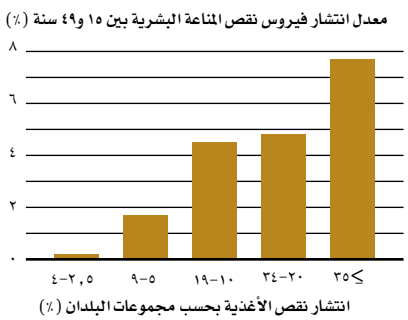

المصدر: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ومنظمة الأغذية والزراعة

الجوع وخطر الملاريا، ١٩٩٤

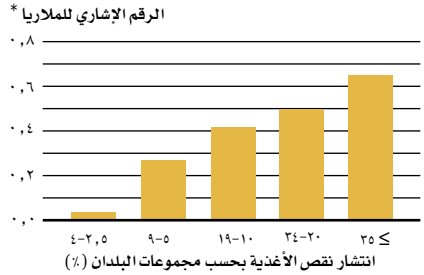

* شريحة السكان المعرضة لخطر الملاريا مضروبة في شريحة حالات الملاريا على تنوّعها التي تتسبب بمعظم الوفيات والأمراض الخطيرة

المصدر: Gallup and Sachs ومنظمة الأغذية والزراعة

(أنظر الصفحتين ١٨ و١٩). أما المصابون بالفعل بهذا الفيروس، فإن سوء التغذية يزيد من تعرضهم للإصابات في كل مناسبة، فينشط الفيروس مؤديا إلى مرض الإيدز ومن ثم الوفاة.

كما أن الجوع وسوء التغذية يزيدان من أخطار الإصابة والوفاة من الملاريا والسل. وهناك بعض أنواع من الملاريا تكون شائعة، بل ومميتة على الأكثر، بين الأطفال والحوامل الذين يعانون بالفعل فقرا في الدم ونقصا في المغذيات الدقيقة الأخرى. ويمكن تخفيض معدلات الإصابة بالملاريا بدرجة كبيرة مثلا بزيادة فيتامين "أ" والزنك لاستكمال الأطعمة أو تحسينها .

وينتشر السل بسرعة بين الفقراء الذين يعيشون في مناطق مزدحمة والذين تضعف أجهزتهم المناعية بسبب سوء التغذية. فمثلا في الهند تبين للباحثين أن معدلات السل ترتفع إلى الضعف بين من يحصلون على أقل من سبعة دولارات في الشهر عما هي عليه بين من يحصلون على أكثر من عشرين دولاراً في الشهر.

المرض كسبب للجوع

هذه الأمراض تصيب الناس أثناء أهم سنوات عمرهم الإنتاجي، ولهذا فإنها تسبب الفقر والجوع، لا للمصابين بها فحسب، بل أيضا لعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية. وعند تجميع هذه الأرقام على المستوى القطري أو الإقليمي تصل التكاليف إلى أرقام مذهلة.

وفى نصف بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تفيد التقديرات بأن النمو الاقتصادي للفرد يتناقص بما يتراوح بين ٠,٥ و ١,٢ في المائة كل سنة، كنتيجة مباشرة لمرض الإيدز. وتتفاقم الخسائر الاقتصادية الناشئة عن نقص الإنتاجية بسبب ارتفاع تكاليف الرعاية الطبية ودعم الأيتام. وفي البلدان الأشد إصابة بهذا الوباء غالبا ما يتجاوز الإنفاق الحكومي على الصحة بسبب الإيدز نسبة ٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وهناك تقديرات لتكاليف تلك الجائحة تجاوز ٢٥ مليار دولار في السنة، وهي آخذة في الارتفاع بسرعة كبيرة.

كما أن الملاريا والسل لهما ثمنٌ باهظٌ على الإنتاجية وتحسنٍ سبل العيش والأمن الغذائي. فالملاريا تكلّف أفريقيا نحو ١٢ مليار دولار كل سنة يخسرها الناتج المحلي الإجمالي، وهي المرض الذي يكمن وراء نسبة ٢٠ إلى ٥٠ في المائة من جميع حالات دخول المستشفيات في البلدان التي يتوطن فيها هذا المرض. أما مرضى السُل الذين لا يفقدون حياتهم بسبب المرض، فإنهم يفقدون في العادة ثلاثة إلى أربعة شهور من وقت العمل و ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من دخلهم العائلي السنوي.

تكاليف التقاعس ومقارنتها بتكاليف العمل الجاد

عند مقارنة المعاناة البشرية مع الخسائر الاقتصادية التي تسببها تلك الأمراض، يتبين أن الاستثمارات المطلوبة لرفع درجة الوقاية والعلاج لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية هي تكاليف بسيطة (أنظر الرسم البياني).

فمثلا، يكفي أقل من مليار دولار في السنة لتوفير ناموسيات معالجة بالمبيدات لنسبة ٧٠ في المائة من الأطفال في أفريقيا، وتقديم علاج وقائي للحوامل، وتحسين علاج الأعراض الأولى لمرض الملاريا. ويمكن توفير فيتامين "أ" لاستكمال المقاومة لمرض الملاريا وغيره من الأمراض بمبلغ لا يجاوز ٠,١٠ دولار في السنة لكل طفل.

ونظرا لشدة التفاعل بين سوء التغذية والأمراض المعدية، فإن العمل المنسَّق الجاد لمكافحة كل من الجوع والأمراض يمكن أن يسرع بخطى التقدم في هذين المجالين مع تقليل التكاليف في نفس الوقت. وهناك برنامج يوضح هذه النقطة تماما نُفِّذ في منطقتين في جمهورية تنزانيا المتحدة، إذ كان يركز في نفس الوقت على تحسين تغذية الأطفال وتوزيع الناموسيات. فبعد خمس سنوات من بداية البرنامج انحرفت وفيات الأطفال في هاتين المنطقتين انحرافا كبيرا عن الاتجاه السائد، وبدأت تسير في الطريق نحو بلوغ الهدف الإنمائي للألفية (أنظر الرسم البياني).

التكاليف السنوية المقدّرة للأمراض والإجراءات اللازمة

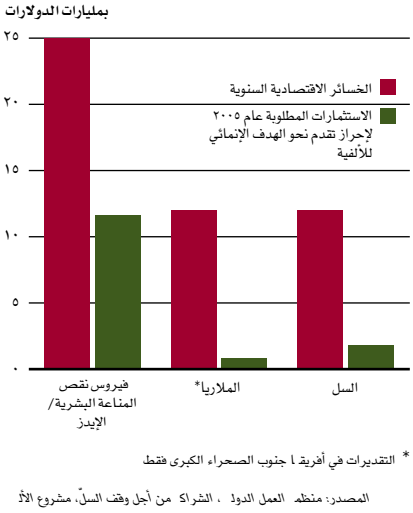

معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في جمهورية تنزانيا المتحدة

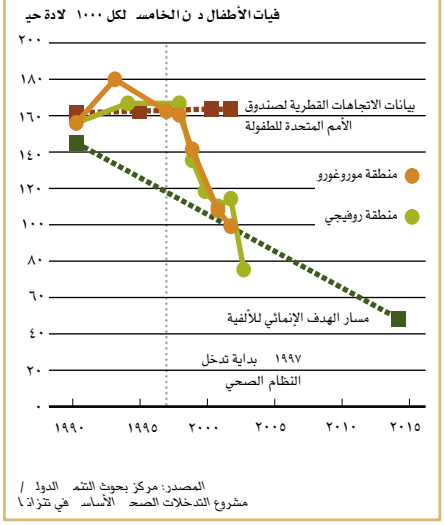

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

دور فقراء الريف في تحسين الاستدام البيئي والأمن الغذائي

لا توجد فئة من البشر تعتمد اعتمادا مباشرا على الموارد والخدمات البيئية أكثر من فقراء الريف الذين يشكلون نحو ٨٠ في المائة من الجياع البالغ عددهم ٨٠٠ مليون شخص في العالم. ففي كل يوم يستعمل هؤلاء الفقراء التربة والمياه للزراعة ولصيد الأسماك، كما يستعملون الغابات للحصول على الأغذية والوقود والأعلاف، ويستعملون التنوع الحيوي في مجموعة واسعة من النباتات والحيوانات، سواء المستأنسة أو البرية. ونسيج حياتهم يختلط بالبيئة المحيطة بطرق تجعل لهم قيمة خاصة بوصفهم حراسا على الموارد البيئية، وهم يتركون بلا دفاع عند تدهور البيئة.

وتتركز نسبة كبيرة من الجياع في مناطق معرضة بوجه خاص لتدهور البيئة وتغير المناخ، ومنها الغابات وأراضي الرعي شبه القاحلة (أنظر الخريطة). وعندما يزيد ضغط السكان وندرة الأغذية يدفعهم الجوع إلى زراعة الأراضي الهامشية أو إلى الإفراط في استخدام المراعي الهشة وأطراف الغابات، وبذلك فإنهم يهددون نفس الموارد التي يعتمدون عليها في تدبير عيشهم.

وقد تضمنت الأهداف الإنمائية للألفية عدة غايات لضمان الاستدامة البيئية. ومن المؤشرات الرئيسية في هذا المجال قياس إزالة الغابات واستخدام الوقود الصلب، إلى جانب الحصول على خدمات صحية أفضل وتحسين مياه الشرب. وسيكون للتقدم نحو بلوغ جميع هذه الغايات تأثير مباشر على تخفيض معدلات الجوع وسوء التغذية، وكذلك تحسين البيئة. ولكن هذا التقدم كان بطيئا أو غير متساوٍ في أحسن الحالات.

وأثناء التسعينات كانت عمليات قطع أشجار الغابات وحرقها في العالم بأكمله تصل إلى معدل ٩,٤ مليون هكتار في السنة (أي ما يقارب حجم البرتغال). ومن الناحية النسبية كانت إزالة الغابات تسير بأكبر سرعة في أفريقيا وإقليم البحر الكاريبي وفى البلدان التي لديها أعلى نسبة من انتشار الجوع. والبلدان التي ينتشر فيها الجوع بدرجة كبيرة هي أيضا أكبر البلدان اعتمادا على الوقود الصلب، وبها أقل مستويات من الحصول على المياه النظيفة وخدمات الإصحاح، وهى أقل البلدان تقدما نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية (أنظر الرسوم البيانية).

إزالة الغابات والأراضي القاحلة ونقص الأغذية

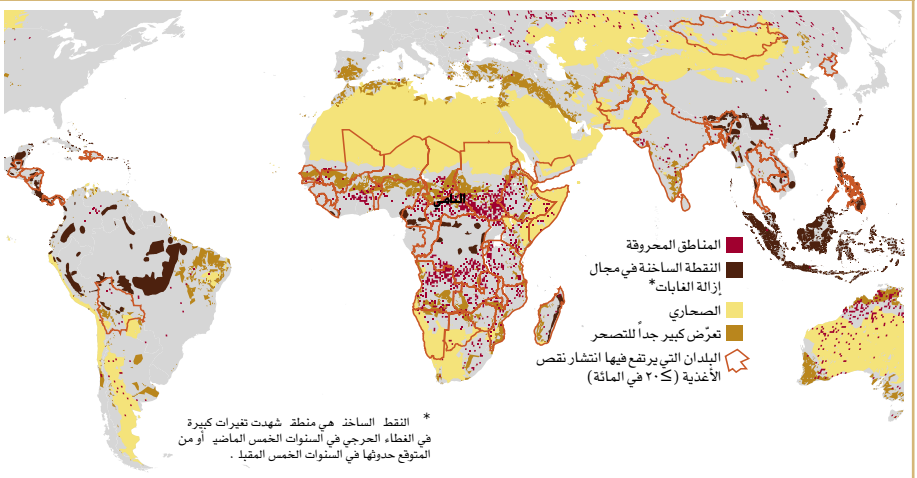

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة /قاعدة البيانات الخاصة بالموارد العالمية - أريندال ومنظمة الأغذية والزراعة

التغيرات في الغطاء الحرجي في ١٩٩٠-٢٠٠٠، بحسب فئات انتشار نقص الأغذية

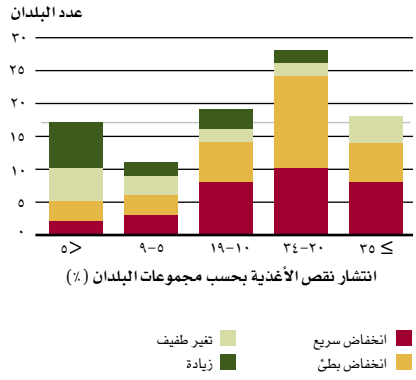

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الحصول على مياه أفضل وانتشار نقص الأغذية

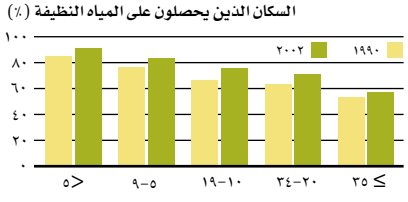

المصدر: منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة

الحصول على خدمات إصحاح أفضل وانتشار نقص الأغذية

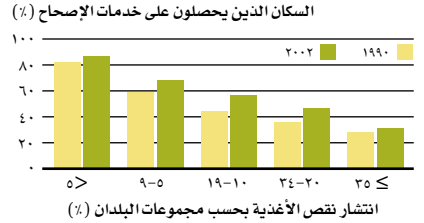

المصدر: منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة

شدة الاعتماد مع قلة الحيلة

كانت أنشطة الفقراء من المزارعين والرعاة وسكان الغابات وصيادي الأسماك هي التي شكلت جزءا كبيرا من البيئة الريفية وصانتها عبر آلاف السنوات. ولكنها ساهمت أيضا في الإضرار بالبيئة، خصوصا عندما كان الجوع والضغط السكاني يدفعان هؤلاء الناس إلى توسيع الحقول والقطعان بما يجاوز طاقة الإعالة في الأراضي. والغابات هي خير مثالٍ على تعدد أدوارهم بصفتهم مستفيدين بصورة مستدامة وبصفتهم مفسدين في بعض الحالات أو ربما بصفتهم حراسا على الموارد البيئية.

وتشير التقديرات إلى أن ٣٥٠ مليون شخص في العالم يعتمدون على الغابات كمصدر أساسي للدخل والغذاء. فالنباتات البرية وحيوانات الغابة، وغير ذلك من الأغذية التي توجد في الغابات، مهمة في طعام نحو مليار شخص وفى تحقيق الأمن الغذائي لهم. كما أن الغابات توفر المرعى والأعلاف لكثير من أصحاب الحيوانات الفقراء البالغ عددهم ٥٠٠ مليون شخص والذين يعتمدون في عيشهم على تربية عدد قليل من الحيوانات. وفى البلدان التي ينتشر فيها الجوع بوجه خاص، يعتمد معظم فقراء الريف على جمع الحطب وغيره من مواد الوقود الصلب من الغابات لطهي الطعام (أنظر الرسم البياني). وفى دراسة شملت ست ولايات هندية، تبين أن الفقراء يعتمدون على الغابات وغيرها من الأراضي المشاع لتحقيق نحو ٢٠ في المائة من دخلهم والحصول على ٧٥ في المائة من الوقود و٨٠ في المائة لرعي الحيوانات (أنظر الرسم البياني).

ونظرا لشدة اعتماد كثير من فقراء الريف على موارد الغابات، فإنهم استطاعوا تطوير أساليب لاستغلالها بصورة مستدامة. فصغار المزارعين في مناطق الغابات كثيرا ما يزرعون المحاصيل ويربون الحيوانات وسط الأشجار التي تساعد على حبس المياه وتمنع التعرية وتوفر الحطب والأغذية والأعلاف. وفي ريف الهند، حيث يستخرج أكثر من نصف الطاقة المنزلية من حطب الوقود، تبين من إحدى الدراسات أن نحو ٩٠ في المائة من هذا الحطب يأتي من جمع فروع الأشجار أو قطعها لا من قطع الأشجار نفسها.

ولكن هذا الاعتماد على موارد الغابات يجعل فقراء الريف ضعافا بوجه خاص أمام تدمير الغابات أو تدهورها. فعند إزالة الغابات وتحويلها إلى استخدامات أخرى، أو إلى الملكية الخاصة، يفقد السكان الفقراء المقيمون هناك جزءا كبيرا من دخلهم وغذائهم، وربما يضطرون إلى الانتقال لمسافات أطول لجمع الحطب والمياه، مما يزيد من التهديد الذي يتعرض له أمنهم الغذائي بسبب تلوث المياه وتحضير الطعام بطريقة غير مأمونة.

الأمن الغذائي والاستدامة

في كثير من الحالات تكون جهود تعزيز الأمن الغذائي والاستدامة البيئية جهودا متداعمة في ما بينها. ولكن في كثير من الحالات أيضا كانت السياسات السيئة تحابي إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني على نطاق واسع بالطرق الصناعية على حساب نظم الزراعة المختلطة التي يطبقها الفقراء. فتخصيص مساحات واسعة من الأراضي لاستخدام وحيد يعني أن الإنتاج على نطاق صناعي يساهم في كثير من الحالات في إزالة الغابات وفى تدهور الأراضي وتلوث المياه السطحية والجوفية وفقدان التنوع البيولوجي. وبفضل تغيير نظام الضرائب وسياسات الدعم التي تجعل المنتجين على نطاق صناعي مسؤولين عن الآثار الخارجية البيئية، يمكن أن تتحسن الجدوى الاقتصادية والاستدامة البيئية في الإنتاج على نطاق صغير بواسطة فقراء الريف.

وهناك أسلوب آخر قد يأتي بالفائدة، وهو الاعتراف بالخدمات البيئية التي يقدمها صغار المزارعين وصغار مربي الحيوانات، وتقديم مكافأة مقابل هذه الخدمات. وقد وضعت عدة خطط لتعويض المزارعين مقابل غرس أشجار في حقولهم أو حول حقولهم وزراعة محاصيل لتحسين حبس الكربون وصيانة التنوع البيولوجي وإدارة مستجمعات المياه. وفى كثير من الحالات قد تكون التقانات غير المضرة بالبيئة أعلى في إنتاجيتها. فتوحي النتائج الأولية لمشروع في أمريكا اللاتينية أن منتجي الحيوانات الذين كانوا يشاركون في هذا المشروع يستطيعون تربية عدد أكبر من الحيوانات في كل هكتار، وأن يحصلوا أيضا على مدفوعات مقابل غرس الأشجار وغيرها من النباتات التي تستبعد الكربون المسبب لاحترار الجو وتعزز من التنوع الحيوي.

والسير على مثل هذه المناهج على نطاق واسع وتوجيهها نحو استهداف تحقيق مصلحة الفقراء من شأنه أن يحسّن كلاً من الأمن الغذائي والاستدامة البيئية.

استخدام الوقود الصلب في البلدان المصنفة بحسب انتشار نقص الأغذية فيها

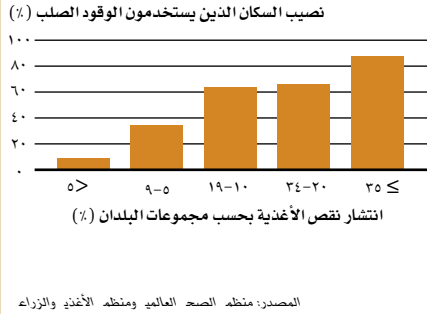

المصدر: منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة

اعتماد الفقراء والأثرياء في الهند على موارد الأراضي المشاع

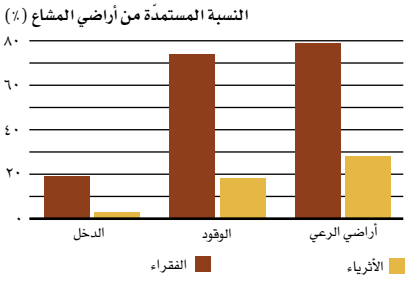

المصدر: Jodha, cited in Parikh

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

مزيد من المعونات والعدالة التجاري : أسس بناء شراكة عالمية من أجل التنمية

تركز الأهداف السبعة الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية على الغايات التي يجب الوصول إليها من خلال جهود الحكومات والشعوب في البلدان النامية ذاتها. ويشدد الهدف الإنمائي الثامن للألفية على مسؤولية الدول الصناعية الغنية في المساعدة في هذه الجهود. وهو يدعو إلى المزيد من المساعدات، وإلى تجارة أكثر إنصافا، وإلى تخفيف العبء الثقيل للديون، وتيسير سبل الوصول إلى التكنولوجيا والحصول على الأدوية والوظائف.

وخلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، في مونتيري، المكسيك، بعد عامين على انعقاد قمة الألفية، وافقت الحكومات على إطار من أجل شراكة عالمية بين الدول المتقدمة والنامية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وضمن هذا الإطار، تعهدت البلدان بالالتزام "بسياسات صائبة، وبالإدارة السديدة على كافة المستويات وبسيادة القانون ... [و] ... بتعبئة الموارد المحلية، وجذب التدفقات الدولية، وتعزيز التجارة الدولية كمحرك للتنمية، وزيادة التعاون الدولي المالي والفني من أجل التنمية، واستمرار التمويل بديون ميسرة، وتخفيف الدين الخارجي، وتعزيز تناسق وتماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية".

وبالنسبة للأدوات الخاصة لزيادة التمويل من أجل التنمية، ركز المؤتمر على الأهمية البالغة للمساعدات الخارجية بالنسبة للعديد من أكثر البلدان فقرا، وعلى دور التجارة باعتبارها "المورد الخارجي المنفرد الأكثر أهمية لتمويل التنمية" في العديد من الحالات.

حالة المساعدات الإنمائية

يقر اتفاق مونتيري بأن المساعدات الإنمائية الرسمية هي "أداة بالغة الأهمية لدعم التعليم والصحة وتنمية البنية الأساسية العامة والزراعة والتنمية الريفية، ولتعزيز الأمن الغذائي" وذلك بالنسبة للعديد من البلدان في أفريقيا، ولأقل البلدان نموا، وللدول الجزرية الصغيرة النامية، وللبلدان النامية غير الساحلية. وكجزء من التزام البلدان المانحة بتقديم المزيد من المساعدات، فقد تعهدت برفع المساعدات الإنمائية الرسمية لتصل إلى الهدف المنشود منذ زمن طويل البالغ ٠,٧ في المائة من إجمالي دخلها القومي. ورغم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي التي كانت قد اقترحت هذا الهدف قبل ما يزيد عن ٣٠ عاما، إلا أن المساعدات المقدمة من البلدان الصناعية قد تراجعت إلى أدنى نسبة في تاريخها وهي ٠,٢٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠٠١ (أنظر الرسم البياني).

ومنذ انعقاد المؤتمر، تم أخيرا عكس هذا الاتجاه الهابط. ففي يونيو/حزيران ٢٠٠٥، وافقت الدول الأعضاء في "مجموعة الثمانية" مبدئيا على شطب ٤٠ مليار دولار أمريكي من الديون المستحقة على ١٨ بلدا من البلدان الأفقر في العالم. كما أخذ العديد من المانحين تعهدات خاصة على أنفسهم برفع قيمة المساعدات الإنمائية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي. وفي مايو/أيار ٢٠٠٥، قدم الاتحاد الأوروبي خططا تفصيلية لبلوغ هذا الهدف، معلنا عن غايات محددة لدوله الأعضاء. غير أن العديد من الأمم الأغنى في العالم لم يتخذ بعد مثل هذه الالتزامات، ناهيك عن أن الالتزامات التي كانت قد اتخذت بالفعل ما زالت تنتظر أن تترجم إلى أفعال ملموسة تستهدف الفقراء.

وإلى جانب الزيادة في حجم المساعدات، من الضروري التأكد كذلك من أن المساعدات تصل إلى البلدان الأكثر احتياجا لها وإلى القطاعات التي سيكون لها أكبر الأثر عليها. وليس ذلك، دون ريب، هو واقع الحال اليوم.

والمساعدات الخارجية بالغة الأهمية للبلدان شديدة الفقر ذات القدرة المحدودة على تعبئة المدخرات الخاصة والعامة من أجل التنمية. كما أنها بالغة الأهمية بشكل خاص للزراعة، التي يتجاهلها كثيرا مستثمرو القطاع الخاص الأجانب. غير أنه حتى وقت انعقاد مؤتمر مونتيري، لم يذهب إلا أقل من ربع المساعدات الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٩ بلدا، والتي يقطنها أكثر من ثلث الجياع في العالم. كما تراجع كل من حجم وحصة المساعدات المخصصة للزراعة إلى أقل من نصف مستوياتها في الثمانينات (أنظر الرسم البياني).

ويبدو أيضا أن المساعدات الخارجية للزراعة لا ترتبط بالحاجة. فالبيانات بشأن هذه المساعدات في الفترة ١٩٩٨–٢٠٠٠ تشير إلى أن البلدان التي كان أقل من ٥ في المائة من سكانها يعانون نقص الأغذية تلقت مساعدات بمقدار ثلاث مرات لكل عامل زراعي مقارنة بالبلدان التي فاقت نسبة ناقصي الأغذية فيها ٣٥ في المائة من مجموع السكان. وفي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يعتمد أكثر من ثلثي السكان على الزراعة، انخفضت المساعدات الثنائية للزراعة بنسبة ٦٠ في المائة خلال عقد واحد

المساعدات المقدمة للبلدان النامية ولأقل البلدان نموا في ١٩٩٠-٢٠٠٣ والأهداف

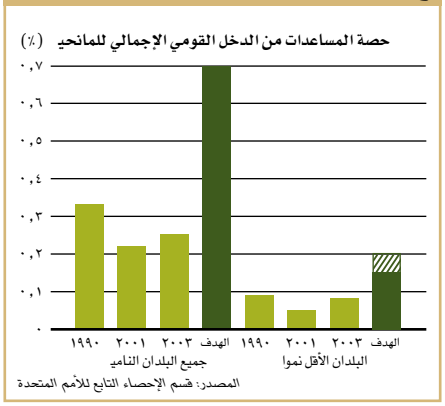

المصدر: قسم الإحصاء التابع للأمم المتحدة

حصة المساعدات المقدمة للزراعة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية

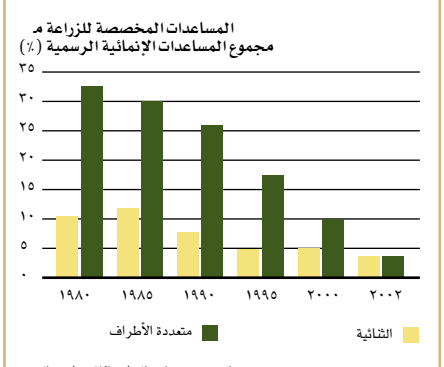

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمي

من الزمن، أي من ١,٣ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٠ إلى ٥٢٤ مليون دولار في عام ٢٠٠١.

وقد تمخض الانخفاض في الاستثمار المحلي وفي المساعدات الخارجية للزراعة عن فجوة استثمار واسعة ومتزايدة فيما بين البلدان التي تعاني نسبة عالية لانتشار نقص الأغذية وبين تلك التي تمكنت من الحد من الجوع. وفي مجموعة البلدان التي يعاني أكثر من ثلث سكانها نقص الأغذية، انخفضت قيمة الرصيد الرأسمالي في الزراعة الأولية لكل عامل زراعي بمعدل الربع تقريبا على مدى الخمسة والعشرين عاما الماضية (أنظر الرسم البياني).

ومنذ مؤتمر مونتيري، ازدادت حصة المساعدات المقدمة لأقل البلدان نموا من إجمالي الدخل القومي للمانحين بنسبة ٠,٠٨ في المائة – وهو تحسن لا غبار عليه، غير أنه يقل كثيرا عن نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة المستهدفة. وهكذا بقي مستوى المساعدات الخارجية للزراعة جوهريا دونما تغيير.

تجارة أكثر إنصافا

ستساعد زيادة المساعدات المقدمة للبلدان النامية دون شك على دعم التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن ما قد يساعد بشكل أكبر في ذلك هو العمل على تقليص الإعانات والتعريفات الزراعية في البلدان المتقدمة وتحسين قدرة البلدان الأقل نموا على المشاركة في التجارة من خلال الاستثمارات في مجال الإنتاجية الزراعية، والبنية الأساسية المرتبطة بالتجارة، والصناعات التصديرية.

وفي كل عام، توزع البلدان الغنية أكثر من ٢٥٠ مليار دولار على شكل إعانات للمنتجين الزراعيين. وجلّ هذا الكرم يذهب إلى المزارع الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا، وهو ما يتسبب في فوائض ضخمة يتم بيعها في كثير من الأحيان في الأسواق العالمية بأقل من نصف تكلفة إنتاجها. والبلدان النامية الفقيرة ومستهلكوها يستفيدون من الأسعار المتدنية، غير أن مزارعيها، والحالة هذه، يجدون صعوبة في المنافسة، إن لم يكن ذلك مستحيلا. وفوق هذا، يتم معاقبة البلدان المصدرة أيضا من خلال التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان الغنية والتي كثيرا ما تكون أعلى بأربعة إلى خمسة أضعاف للمنتجات الزراعية منها للسلع المصنعة.

كما أن إزالة الحواجز التجارية وتحسين البنية الأساسية لزيادة التبادل التجاري فيما بين البلدان النامية قد يكون لهما أيضا عظيم الأثر على تحسين الدخول والأمن الغذائي. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، من المتوقع أن تتجاوز سرعة الطلب المحلي على الأغذية نمو أسواق التصدير طوال العشرين عاما القادمة. وكما تشير "اللجنة من أجل أفريقيا"، فإن زراعة المواد الغذائية الأساسية بالنسبة لأرجاء أفريقيا التي تعاني حالات منتظمة لنقص الغذاء قد تؤدي إلى تنمية المناطق المهيأة لإنتاج الحبوب في القارة، في الوقت الذي يتم فيه تقليص الحاجة لاستيراد ما تفوق قيمته ٢٠ مليار دولار من الأغذية كل عام.

وإلى الآن، لم تسفر دعوة الهدف الإنمائي الثامن للألفية لإقامة تجارة ونظم تمويل مفتوحة وغير تمييزية إلى أي تخفيض ذي شأن في الإعانات والتعريفات الزراعية. وفي حقيقة الأمر، ازداد دعم المنتجين الذي يقدم للمزارعين في الدول الصناعية من ٢٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤ (أنظر الرسم البياني). وبينما تسعى عدة مبادرات جارية حاليا إلى إعطاء دفعة للقدرة التجارية لأكثر البلدان فقرا، فإن دعم المؤسسات التمويلية والإنمائية الدولية قد تراجع كثيرا عما هو مطلوب. ومن ثم، فإن عكس هذه الاتجاهات ورفع مستوى المساعدات للوفاء بالتزامات مونتيري أمران ضروريان لبناء شراكة فعالة من أجل التنمية.

وسيسهم بلوغ الهدف الإنمائي الثامن للألفية المتعلق بالمساعدات، وبشكل جوهري، في الجهود القطرية لبلوغ باقي الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك سيسمح إلغاء ديون البلدان الفقيرة لها بالتوقف عن إنفاق مبالغ على خدمة الدين أكثر مما تتلقاه كمساعدات، كما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٣. لكن، يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى قدرة البلدان على استيعاب مبالغ إضافية طائلة من المساعدات. ولا بد هنا من تعزيز هذه القدرة إذا لزم الأمر من خلال بناء القدرات. وبمثل هذه المساعدات، سيكون بالإمكان استعمال جميع تدفقات الموارد الزائدة في مضاعفة الاستثمارات في التنمية الريفية والتعليم والخدمات الصحية، وهي بلا شك ضرورية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

الرصيد الرأسمالي في الزراعة بحسب انتشار نقص الأغذية

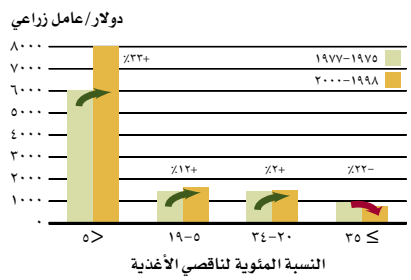

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

المساعدات الزراعية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ١٩٨٦-٢٠٠٤

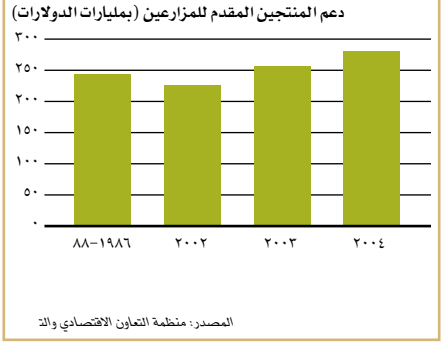

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والت

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

الطريق إلى الأمام: تصعيد وتيرة الأنشطة للمنهج مزدوج المسار باتجاه هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية

في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، في مونتيري، المكسيك، عام ٢٠٠٢، قام كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بوضع مخطط تفصيلي للمنهج مزدوج المسار الذي يتسم بطابع عملي وغير مكلف من أجل مكافحة الجوع. المسار الأول: دعم إنتاجية ودخول الجياع والفقراء، مع استهداف المناطق الريفية التي تقطنها الغالبية العظمى لهولاء وحيث يوجد القطاع الزراعي الذي يعتمدون عليه في تدبير عيشهم. والمسار الثاني: الوصول المباشر إلى الأغذية وإنشاء شبكات أمان اجتماعي للجياع.

لقد شاهدنا، منذ ذلك الحين، إشارات مشجعة تمثلت في إعادة إحياء الالتزام بمكافحة الجوع، وظهور توافق في الآراء بأن المنهج مزدوج المسار يوفر الأساس لاستراتيجية فعالة قادرة على كسب الكفاح. وقد تم دمج العناصر الرئيسية في هذا المنهج، على سبيل المثال، ضمن توصيات فريق العمل المعني بالجوع لمشروع الأمم المتحدة للألفية.

وتأسيسا على القاعدة المتينة للمنهج مزدوج المسار، وخلال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الذي عقد للتحضير للقمة العالمية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، قامت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي باقتراح عناصر لاستراتيجية أوسع للوصول إلى غايتي الحد من الجوع والفقر المحددتين في الهدف الإنمائي الأول للألفية. وإذا ما نجحت الاستراتيجية في تحويل وتيرة إنهاء الجوع إلى سرعة أعلى، فإنها ستعطي دفعة أيضا لتقدم أسرع نحو جميع الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

المسارات المزدوجة صوب الأهداف الإنمائية للألفية

رغم أن المنهج مزدوج المسار كان قد اقترح في بادئ الأمر كوسيلة لمكافحة الجوع، إلا أن العديد من عناصره الرئيسية تستهدف وبشكل صريح مجالات تتقاطع فيها الجهود المبذولة لخفض الجوع مع بلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية (أنظر الرسم التوضيحي).

إن إدخال الإدارة المحسنة للمياه، واستعمال الأسمدة العضوية الخضراء، والزراعة المختلطة بالغابات، وغيرها من التكنولوجيات البسيطة وذات الكلفة المتدنية، على سبيل المثال، لن يعزز إنتاجية صغار المزارعين ودخولهم فحسب، بل وسيعزز أيضا من دورهم كأوصياء على الأراضي والمياه والغابات والتنوع الحيوي. وبالمثل، فإن الاستثمار في الطرق، والمرافق المائية المحسنة وغيرها من البنى التحتية الريفية يساعد في تقليل الأثر المميت للأمراض المنقولة بالمياه، وتحسين الحصول على الرعاية الصحية، وتفادي الآلاف من حالات وفيات الأطفال والأمهات. وفي ذات الوقت يساعد الاستثمار على كبح الجوع بفتح روابط مع أسواق يستطيع المزارعون فيها بيع فائض إنتاجهم والحصول على الأسمدة وغيرها من المدخلات بأسعار معقولة.

كذلك فإن التدابير المعنية بتسهيل حصول الأسر الأكثر احتياجا على الأغذية مباشرة تسهم بدورها في العديد من الأهداف الإنمائية للألفية وبشكل متزامن. فبرامج التغذية للأمهات والرضع تستهدف محور الحلقة المفرغة الذي ينقل الجوع وسوء التغذية من جيل إلى آخر، وهو ما يضعف صحة الأم، ويوقف النمو الجسدي والإدراكي للأطفال، ويخل بالانتظام والأداء في التعليم، ويعيق التقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

منهج مزدوج المسار لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وإسراع التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

توسيع تفاعل المسارات المزدوجة

كما هو الحال بالنسبة للمنهج مزدوج المسار ذاته، فإن الاستراتيجية الأوسع لبلوغ الهدف الإنمائي الأول للألفية، التي طرحت في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ستعمل أيضا على تسريع التقدم صوب الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. والعناصر الرئيسية لهذه الاستراتيجية تشمل:

- وضع أهداف والاتفاق على أنشطة منسقة في كل بلد لاستغلال التفاعلات بين مختلف الأهداف من أجل تعبئة الموارد وتوزيعها على أساس استراتيجي؛
- إتباع مناهج تنطلق من القاعدة وتقوم على المشاركة تكون كفيلة ببناء مؤسسات ومهارات محلية، وتعزيز الحقوق الشرعية والوصول إلى الموارد، وتمكين المرأة والسكان الأصليين وغيرهم من الفئات الضعيفة؛
- إيلاء الأولوية "للنقاط الساخنة" حيث تعاني نسبة عالية من السكان مأساة الجوع والفقر المدقع، والتي يعتبر معظمها أيضا نقاط ساخنة للأمية والأمراض والتهميش الاجتماعي ووفيات الأطفال والأمهات؛
- استخدام المعونة الغذائية لتنمية المهارات وتعزيزها أو لخلق أصول مادية، كمرافق تخزين الأغذية أو منشآت تنظيم المياه وانجراف التربة، التي ستساعد المجتمعات في تخطي الأزمات وإرساء الأساس لتنمية أطول أجلا؛
- تركيز السياسات والاستثمارات على المناطق الريفية والزراعة بوسائل تعزز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتحسن البنية الأساسية الريفية، وتسهل حركة الأسواق، وتدعم المؤسسات الريفية؛
- دعم نمو ريفي يتسم بالحيوية من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية لصغار الملاك والتشديد على التنوع في الأنشطة الريفية غير الزراعية ودعم المشاريع المحدودة والصغيرة والمتوسطة، التي تضطلع فيها النساء بدور رئيسي؛
- تقوية سبل المعيشة لفقراء الريف عبر منهج حضري مزدوج المسار يجمع بين برامج لصالح الفقراء في مجال العمل وتوليد الأصول وبين تدابير تسعى لمساعدة الفقراء في تلبية حاجاتهم الأساسية من الأغذية والإسكان والمياه النظيفة والصحة والتعليم؛
- إسراع التقدم نحو نظام تجاري دولي مفتوح وعادل، مع إيلاء عناية خاصة بتحسين الوصول إلى الأسواق وخفض إعانات التصدير والدعم المحلي الذي يشوه التجارة الزراعية؛

وجميع هذه المناهج مثبتة وعملية ومعقولة الكلفة. ويمكن تكييفها وتطبيقها جميعها بشكل فعال لتلبية المتطلبات المحلية، ورصدها لضمان فعاليتها، وكذلك يمكن رفع مستواها حينما تبرهن على نجاعتها لاسيما عند تعبئة الموارد الكافية.

وإذا ما سعت البلدان النامية إلى تعبئة جهودها لبعث الحياة في التنمية الزراعية والريفية ولضمان حصول الجياع على الأغذية، وإذا صدقت البلدان المانحة في الوفاء بتعهداتها وزادت المساعدات الإنمائية بشكل جوهري، فسيكون بإمكاننا حينئذ بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالحد من الجوع وكذلك الهدف الإنمائي للألفية. وخلال هذه العملية، سنقوم كذلك بنقل التقدم نحو جميع الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية ليسير بوتيرة أسرع.

الانتقال لوتيرة أسرع: القضاء على الجوع عامل أساسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة